ومن ثم يودع رهن الاعتقال إن لم يدفع عن نفسه الشبهة خلال التحقيق معه!! وكل المطلوب من اسرائيل هو تبليغ الطرف الفلسطيني بأمر الاعتقال والسماح للطرف الفلسطيني بالالتقاء بالمعتقل!!

والتغيير الذي طرأ على تفتيش أمتعة الفلسطينيين من سكان غزه وأريحا، وتفتيشهم الشخصي، وفحص وثائقهم .. الخ هو تغيير شكلي .. إذ أن تفتيش أمتعتهم سيبقى قائما [ولكن لدى مرورها على منطقة التفتيش الخاصة بالاسرائيليين] وسيقوم بذلك الموظفون الاسرائيليون وكما يحق للاسرائيليين طلب تفتيش شخصي لأي فلسطيني يشتبه به "عند الباب الممغنط"، ويجري التفتيش في حجيرات التفتيش القريبة من الباب، ويقوم به شرطي فلسطيني في حضور شرطي اسرائيلي .. وبعدها "سيقوم موظف اسرائيلي بفحص وثائقهم وتدقيق هوياتهم بطريقة غير مباشرة وغير منظورة" [أي يراهم الموظف الاسرائيلي ولا يروه! وهذا بالنسبة لسكان غزه وأريحا]، أما للفلسطينيين الآخرين فتفحص وثائقهم بصورة مباشرة ومنظورة.

وبعد ان استعرضنا ابرز ما يحمله الملحق الأمني لاتفاق القاهره، فهل بقي ولو ظلال شك بأن اسرائيل صاغت هنا، أو أملت هنا، عبر ما يسمى بالملحق الأمني، كامل مفهومها للأمن الاسرائيلي، لأمن مجتمعها وجيشها ومستوطنيها ومصالحهم، القريبة والبعيدة، الانتقالية والاستراتيجية، وبالمقابل، صاغ الملحق الأمني الوضع الفلسطيني في منطقتي الحكم الذاتي والسلطة المحلية القائمة على هذا الوضع وكل الأشياء التي يتفاعلون معها من منطلق أنها باقية [واقعيا وقانونيا] في إطار الاحتلال .. تاركا (*من خلال القيود التي وضعها على السكان والسلطة المحلية الحريات التي منحها للاسرائيليين داخل مناطق الحكم الذاتي*) ان أمننا مهدد، مخترق، وقابل للتفجير وفق حسابات الاحتلال..

<u>وبعد قراءتنا للملحق الأمني يمكننا اذن أن نفهم لماذا كلفت الحكومة الاسرائيلية جنرالا اسمه "أمنون شاحك" ليرأس وفدها على</u>